المصـــــدر :	المدينة المنورة		
التـــاريخ :	09-12-2007	العـــدد :	16300
الصفحـات :	9	المسلسل :	83

غير واضحة تصوير

منذ تشرف بمسؤولية الإمارة في طيبة بسمى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة إلى الرقي بيضع الإنسان والمنطقة نبوه عام عبر استراتيجية ترتكز على المنهجية في التفكير بشكل علمي والانصات للمواطن والتركيز على الجولات الميدانية.

والحقيقة أن هذا الحوار مع سموه كان مغرياً إجراؤه في المدينة المنورة، ولكن لظروف سموه العملية وارتباطاته بإطلاق مشروع الخزن الاستراتيجي مؤخراً كان قصره في جدة مكاناً مناسباً للحوار يوم الخميس قبل الماضي.

استقبلنا سموه في الموعد المحدد بترحاب وابتسامة لم تفارقه أثناء الحوار الذي لم يعتذر فيه سموه عن الإجابة عن أي سؤال.

وكان سموه كعادته كريماً منحنا من وقته أكثر من ثلاث ساعات ونصف الساعة في يوم إجازته رغم أن المقرر كان في حدود الساعة والنصف.

في ثنايا الحوار استطعت أن أستشف حجم الاهتمام الكبير الذي يبديه سموه بهموم المواطنين وحرصه الدائم على الاطلاع على الشكاوى بنفسه. وكثيراً ما توقف سموه أمام أقوال بارزة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يطالب فيها من الجميع التركيز على رعاية المواطنين وهمومهم البارزة: (كل ما تقولونه لا قيمة له عندي إذا لم يلمسه المواطن).

كما استوقفني القول بصدق: إن لسموه وجهة نظر خاصة لا أبالغ إذ وصفتها بـ(المبتكرة) في النظر إلى العشائي في المنطقة المركزية واعتماد المشاريع لمنطقة المدينة المنورة. فهو يرى أن هذه المنطقة لا يمكن أن تكون أسوأ وتتفاقم كما يعتقد أن السبيل لتسريع عجلة الإنجاز في المدينة هو اعتماد المشاريع وفق الأولويات والتركيز على المستشارات والدقة في آليات التنفيذ.

ولأن المواطن هدفه الأساس فيوجه له بمراكز للخدمة الشاملة على غرار هيئة الاستثمار، كما يضع (روشتة) لكيفية القضاء على ضعف الجودة في تنفيذ المشاريع. ويرفع شعار الإمارة بيت المواطن ويدعو إلى تعميم النماذج الناجحة في الأداء. وينفيذ بأداء المجلس البلدي.

هذا الحلقة الأولى من الحوار التي يتحدث فيها سموه عن جوانب الاقتصاد والإدارة.

- بدء العمل في مدينة المعرفة الاقتصادية العام المقبل
- المدينة المنورة لا يمكن أن تُحدَّ بدراسة واحدة بعد التوجيه السامي بتطوير الأوقاف
- مشكلة البعض مع وزارة المالية ترجع لتأخير عرض الاحتياجات وترتيب الأولويات
- ترسية المشاريع على شركات غير مصنفة من الباطن يضر بالمال العام

الأمير عبدالعزيز بن ماجد يفتح قلبه في حوار شامل لـ المدينة:

الإمارة بيت المواطن .. ومَن لم يطبّق النظام سيُطبّق عليه

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 09-12-2007 العـــدد : 16300
الصفحـات : 9 المسلسل : 83

المدينة الاقتصادية

❖ سمو الأمير.. يعوّل كثيرون على مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية الذي تحتضنه المدينة المنورة.. ما هي أبرز الخطوات التي قطعها المشروع؟

– مدينة المعرفة الاقتصادية أحد المشاريع الجبارة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين إبان زيارته للمدينة المنورة مؤخراً وتعد الأولى من نوعها في المملكة التي تقوم على الصناعات المعرفية بهدف توطين رأس المال الوطني وجذب العقول المسلمة المهاجرة وجذب الاستثمارات إلى المملكة، وتبلغ مساحتها الاجمالية ٤٠٨م٢، بينما يصل حجم الاستثمار فيها إلى ٢٥ مليار ريال، ويتوقع أن توفر ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة، وتضم مجمع طيبة للتقنية والاقتصاد المعرفي، ومعهداً للدراسات التقنية المتطورة ومتحفا تفاعليًا للسنّة النبوية وحجم الدراسات الطبية والعلوم الحيوية.

الاستثمارات يجب أن تكون معالم للموقع لا عمائر تُهدم بعد ٢٠ عاماً

نتطلّع إلى خدمة المواطن عبر مراكز الخدمة الشاملة أسوة بهيئة الاستثمار

ولاشـــك أن مشروعًا بهذا الحجم الكبير يحتاج إلى دراسات تفصيلية كثيرة يجرى العمل عليها حاليًا بالتعاون بين كافة الأطراف ومن المتوقع بإذن الله تعالى بدء العمل في المدينة العام المقبل، حتى تنهض بدورها كاملا في إحداث نقلة نوعية في سياسة تطوير مناطق المملكة المختلفة التي تقوم بناء على الميزات التفاضلية، ولا جدال أن اختيار المدينة المنورة لإطلاق الصناعات المعرفية يعدُّ امتدادًا للتاريخ ومنبع الحضارة الإسلامية في المدينة.

عراقيل في الاستثمار

❖ سمو الأمير.. يشكو بعض المستثمرين –لاسيما من أبناء المنطقة– من وجود تعقيدات في الاستثمار في المدينة المنورة ممّا يدفعهم إلى الاتجاه للاستثمار في مناطق أخرى.. إلى أي مدى تتفقون سموكم مع هذه المقولة؟

– لستُ مع إطلاق الأحكام العامة، ففي فترة سابقة أجريت دراسة رأت أن يظل حجم المدينة المنورة محدودًا مع تطوير الضواحي، ومن وجهة نظري أعتقد أن هذا مجرد رأي واحد يثير علامات استفهام كثيرة، فالمدينة المنورة، التاريخ والمكانة أكبر من أن تُحدّ بدراسة واحدة لاسيما بعد التوجيه السامي الكريم بشأن تطوير الأوقاف وما سينجم عنه من آثار ضخمة على تنمية المشاريع. ولعلي أذهب إلى بعض المقارنات العابرة من أجل إيضاح الصورة. ففي بريطانيا على سبيل المثال يتم الاستثمار لمدة ٩٩ عاماً لصالح التاج البريطاني.. في المقابل أرى لو أن الأراضي التي بيعت بالمنطقة المركزية تم تأجيرها لمدة ٩٩ عاما لحققت نفس العوائد وربما أكثر. وهذا الامر بالطبع لن يغير من الواقع شيئًا الآن. ومن هذا المنطلق فإننا عندما نستثمر ينبغي ان تكون الاستثمارات معالم لأهمية الموقع لا أن تكون عمائر يستخدمها المستثمر ويقوم بهدمها بعد ٢٠ عامًا.

ولو عُدنا بالذاكرة إلى الوراء لما وجدنا الشوارع والمدارس والبيوت التي عشنا فيها في الأغلب الأعم، وتظل قناعتي بأن الامر ليس مستحيلاً او تعجيزيًا لوجود تجارب ناجحة في مصر وسوريا في جانب البناء القديم المتقن.

تجربة هيئة الاستثمار

❖ سمو الأمير.. كيف تنظرون إلى تجربة الهيئة العامة للاستثمار في تقديم الخدمة للمستثمرين؟

– على الرغم من عمر الهيئة العليا للاستثمار القصير

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 09-12-2007 العـــدد : 16300
الصفحـات : 9 المسلسل : 83

نسبيا إلا انها نجحت في تقديم خدمة جيدة من خلال مراكز الخدمة الشاملة التي تضم مختلف القطاعات الحكومية لإنهاء كافة المعاملات تحت سقف واحد. وأعتقد أن المواطن أولى بهذا النوع من الخدمات.. فعلى سبيل المثال إذا أردت نزع ملكية بيت في سيد الشهداء مساحته ١٥×١٥م، وصاحبه عدد أفراد أسرته ٩ أشخاص، وهو مواطن لديه الحق الكامل.. ما الذي يمنع ان يكون هناك إدارة مثل هيئة الاستثمار تضم مختلف الجهات لتوزيع المنح وتقديم قروض الصندوق العقاري ونماذج البناء والمواصفات والمقاييس، وأن تكون لكل من تجاوز الثامنة عشرة من العمر منحة.. إننا بحاجة إلى الإبداع والابتكار لتقديم الخدمة بشكل تكاملي يختصر الكثير من الوقت والإجراءات.

الحصول على المميزات

❖ سمو الأمير.. لكم وجهة نظر خاصة بشأن كيفية الحصول على الميزانيات المناسبة لمشاريع المنطقة.. كيف تنظرون إلى هذا الأمر في ظل الشكاوى المستمرة لبعض من تأخّر الاعتمادات لدى وزارة المالية؟

– المفهوم السائد لفترة طويلة أنك إذا أردت ١٠٠ مليون ريال عليك أن تطلب مائتي مليون لتحصل على المطلوب. وللأسف الشديد هذا هو أسلوب الطفل مع أبيه، وبغض النظر عن ذلك ينبغي على المسؤول تقديم أرقام صحيحة عن الاحتياجات مدعّمة بالمستندات النظامية وطريقة الصرف وبشكل احترافي، ومن ثم ستسير الأمور بشكل جيد تلقائيًا. وفي فترة سابقة كانت وزارة المالية تبرر تأخير الاعتمادات بالعجز في الميزانية، لكن في هذا الوقت إذا كان لدى البعض مشكلة مع وزارة المالية، فأعتقد أنها بسبب أسلوب عرض الاحتياجات أكثر من أي أمر آخر. فوزارة المالية تريد معرفة تفاصيل المشاريع بدقة، وهناك بنود يتم ردها للوزارة لعدم استخدامها، ومَن يصرفون كل بنودهم على الوجه الأكمل هم الذين حددوا الميزانية كما يريدون.

ترسية المشاريع

❖ سمو الأمير .. على الرغم من تأكيد خادم الحرمين في مجلس الوزراء لدى اعتماد الموازنة على توفّر ميزانيات المشاريع في العام الماضي إلاّ أن الشواهد تؤكد عدم تنفيذ الكثير من المشاريع المعتمدة.. برأيكم ما هي الأسباب؟

– بالفعل كانت توجيهات خادم الحرمين الشريفين للوزراء واضحة وصريحة، ولهذا يبدو لي أن المشكلة تكمن في عدم الترسية أكثر المشاريع من قبل الوزارات المعنية.

إذ بات من المعتاد طرح المشاريع لتبقى بدون ترسية فترة طويلة، ثم ندخل في سلسلة من الأعذار المعتادة قد يكون فيها جزء من الحقيقة، لكنها مبالغ بها مثل مشكلة العمالة مثلما كان المزارعون يتعذرون بالبنك الزراعي للتهرب من التزاماتهم. والمؤسف أن يتم اتخاذ هذه الأعذار كوسائل للتحرر من الالتزامات. ومن هذا المنطلق وجب التحرك سريعًا لإعادة النظر في هذا الخلل لدى الجهات التي تتولّى تنفيذ المشاريع.

منهجية الأداء

❖ سمو الأمير.. في إطار حرصكم على الدقة والمعلومة الصحيحة ما هي الآلية التي تتبعونها في متابعة معاملاتكم لدى وزارة المالية؟

– العمل في إمارة منطقة المدينة المنورة يقوم على المنهجية وتحديد الأولويات بناء على الدراسات المعمقة لكافة القضايا، ثم الخروج بالتوصيات اللازمة.. وبعد ذلك يتم متابعة المشاريع مع وزارة المالية. وقد شكّلنا في مجلس المنطقة مجلسًا مهمته متابعة المشاريع مع وزارة المالية والتنسيق مع الوزراء المعنيين.

ضعف جودة المشاريع

❖ سمو الأمير.. اشتكى كثيرون من ضعف جودة تنفيذ المشاريع ممّا يرفع من كلفة الصيانة ويؤدي الى هدر الكثير من المال العام.. كيف تنظرون إلى هذا الأمر؟ وهل هناك ضوابط ترون ضرورة العمل بها للحد من هذا الخلل؟

– هذه المشكلة قائمة وبحاجة إلى حلول جذرية في الكثير من المجالات، وربما يكمن الخلل في جانبين: الأول في إسناد المشاريع، والثاني عدم التزام البعض بتنفيذ ما في العقود من بنود والتزامات.

ان المشاريع التي تصنّف من الدرجة الأولى ينبغي بكل تأكيد ترسيتها على شركة مصنّفة من الدرجة الأولى، لا أن تقوم الشركة المصنفة بتسليم المشروع إلى شركات أخرى متدنية التصنيف. إن مكمن الخطورة في هذا الأمر يبقى في شقين الأول ظهور المنتج النهائي دون المستوى المطلوب، والثاني استلام الشركة المصنّفة العمل مع خصم ١٥ ٪ من المستحقات، وتوزيع الباقي بدون أي عمل كعقود من الباطن. وفي رأيي أن مَن يُعطى عملاً من الباطن ينبغي ان يتوفر فيه نفس التصنيف، واذا كانت هناك جزئية معينة لا تتطلب التصنيف ينبغي ان يرتبها النظام.

الإمارة بيت المواطن

❖ سمو الأمير.. رفعتم شعار الإمارة بيت المواطن وأنتم من أكثر الأمراء الذين يُشهد لهم بتلمّس احتياجات المواطن والعناية بهمومه.. ما هي فلسفتكم في هذا الأمر في ضوء مقولة خادم الحرمين لأمراء المناطق (كل ما تفعلونه لا قيمة له عندي إذا لم يلمسه المواطن)؟

– رفعنا شعار (الإمارة بيت المواطن) انطلاقًا من توجيهات خادم الحرمين الشريفين الذي يؤكد علينا دائمًا بأن تقييم ما نفعله من جهود يرتبط بما يلمسه المواطن على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق لا ندّخر جهدًا على الإطلاق في فتح أبوابنا للمواطنين للاستماع إلى شكاواهم والبحث عن حلول لها، ولعل الميزة الاساسية في الزيارات الميدانية تكمن في مراجعة مدى دقة المعلومات المعروضة بما هو

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 09-12-2007 العـــدد : 16300
الصفحـات : 9 المسلسل : 83

واقع على الارض وبحمد الله أنا لا أجد أي غضاضة في أن الخروج في أي وقت اذا استمعت الى شكوى للتأكد من صحة المعلومات. وهل هي ٥٠٪ أم ٩٠٪ أم صفر ٪ وأتذكر عندما كنت في القصيم أتاني أحدهم وقال لي: هناك مسجد فعلوا فيه كذا، وكذا وكنت آنذاك في مجلس المواطنين، وطلبت منه الانتظار حتى ينتهي المجلس وأذهب معه، لأن ما قاله لا يمكن السكوت عنه، وعندما انفض المجلس لم أجده.

الحرب على الروتين

❖ سمو الأمير.. على الرغم من حديثكم الدائم عن ضرورة محاربة الروتين إلا أنه لا يزال يفتك بالكثير من المرافق رغم وجود بعض الإدارات كاستثناء مثل وزارة المياه... كيف تنظرون إلى الأمر؟ وكيفية تطوير الخدمة المقدمة للمواطن؟

- في اعتقادي أن منظومة التطوير لا بد أن ترتبط بعدة معايير أساسية من أبرزها الدراسات الميدانية والمراجعات. والاهم من كل ذلك التجرد في الطرح. فعندما يشعر الآخرون أن الطرح مقبول سيكون ذلك عاملا مساعدا وهنا يأتي دور الاعلام ليقدم النماذج المتميزة، ونحن نسعى إلى أن تشمل منظومة الاداء رفع المستوى في كافة القطاعات لا سيما ذات العلاقة بهموم المواطن اليومية مثل الصحة والأمن وتطبيق النظام، لأن مَن لا يطبّق النظام سيُطبّق عليه.

❖ سمو الأمير.. تطرقتم إلى دور الإعلام وأهميته في فلسفة التطوير والتحديث الإداري لديكم.. أين ينبغي أن تقف المعالجات الإعلامية الهادفة من وجهة نظركم؟

- هذه القضية توقف عندها كثيرون في الآونة الأخيرة، والرؤى حولها تتشعب، ولكن في قضية المياه مثلاً يجب الاشادة بالجهد المبذول من جانب المعنيين حتى يكون ذلك دافعاً للآخرين للارتقاء في الأداء.. وباختصار شديد يمكنني القول باطمئنان: إن المصداقية في الطرح على درجة عالية من الأهمية لأي صحيفة، كما أن الصحف لا ينبغي أن تكون أداة في أيدي بعض المراسلين والمتعاونين معها، لأن أهدافهم قد لا تكون هي نفس أهداف صحفهم، ويجب على مسؤوليها أن يكونوا على دراية بهذه الجوانب.

- وقد سبق وأن أثار الإعلام قضية المحلات المحيطة بالبقيع، في حين يلمس الجميع أهمية المركز الصحي المقام بالموقع حالياً لخدمة الزوار والحجاج، لذا يجب التركيز على رسالة الصحافة ومصداقيتها أمام المواطن.

المواطن أولاً

❖ سمو الأمير.. يحظى المواطنون بالأولوية في برنامجكم، وقد بدأت فلسفتكم (المواطن اولا) في الانتشار وسط القطاعات الحكومية.. كيف تلمسون نتائج ذلك على الأرض؟

- لعلي لا أضيف جديداً إذا أعدت التأكيد على المنطلقات التي نعمل في إطارها وفقًا للتوجيهات الحكيمة، وهي العمل في خدمة المواطن في أي موقع. وقد أجرينا دراسة في هذا الخصوص عن تفاعل مجلس المنطقة مع هموم وتطلعات المواطنين.. فمن المعروف أن المجلس يضم العديد من اللجان للمرافق العامة، والصحة، والتنمية الاجتماعية وغيرها وتتولى كل لجنة متابعة جوانب بعينها، وإذا كان لكل لجنة ملاحظة تخص لجنة أخرى تم الرجوع إليها في ظل التعامل والأداء الذي نحرص عليه جميعاً، ونحن نعتقد بضرورة دعم مجالس المناطق بوظائف وكفاءات أخرى، وقد طالبنا بذلك وأيدنا صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية في ذلك.

أداء المجالس البلدية

❖ سمو الأمير.. ثار جدل كبير في الآونة الأخيرة حول أداء المجالس البلدية ومراقبي البلديات بسبب انتشار المخالفات وخطورة ذلك على سلامة المواطنين؟

- في البداية بخصوص المجلس البلدي دعني أؤكد على دوره الكبير، حيث أثبت أنه على قدر كبير من المسؤولية، خاصة في الجانب الرقابي الذي يمثل المهمة الرئيسية له، ولكن هذا لا يمنع القول بأن المجلس البلدي مر بمرحلة جمود، ولكن القرارات التي اتخذها سمو وزير الشؤون البلدية والقروية بإعطاء المجالس البلدية الصلاحيات والسلطة الرقابية على الأمانة ككل سيعزز من أدائهم، وقد لمست ارتفاع الحس الوطني لديهم بشكل كبير.

مثال

بالنسبة لمراقبي البلديات فإن من الضروري رفع مستوى أدائهم من خلال إعادة التأهيل، وشحذ الهمم، وتنمية الحس الوطني لديهم ومنحهم المكانة والاحترام اللائقين، لأن عملهم يمس حياة المواطن عبر التأكد من سلامة المواد الغذائية بالأسواق وما تقدمه المطاعم وهي أمور هامة لارتباطها بسلامة المواطن.

❖ سمو الأمير.. هل تعتقدون أن المجلس البلدي يملك القدرة للتأثير على اتخاذ القرار؟

- للموضوعية ينبغي طرح الأمر بتجرّد.. مجلس المنطقة يستطيع أن يتخذ توصيات معينة، وكذلك المجلس البلدي. ونظراً لأننا نكمل بعضنا البعض، فإن اللقاءات المشتركة للمجلسين -ولو مرة كل شهر- يسهم بكل تأكيد في حل أي مشكلة، وأنا أسعى لهذا الأمر كثيراً.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 09-12-2007
الصفحـات : 9
العـــدد : 16300
المسلسل : 83

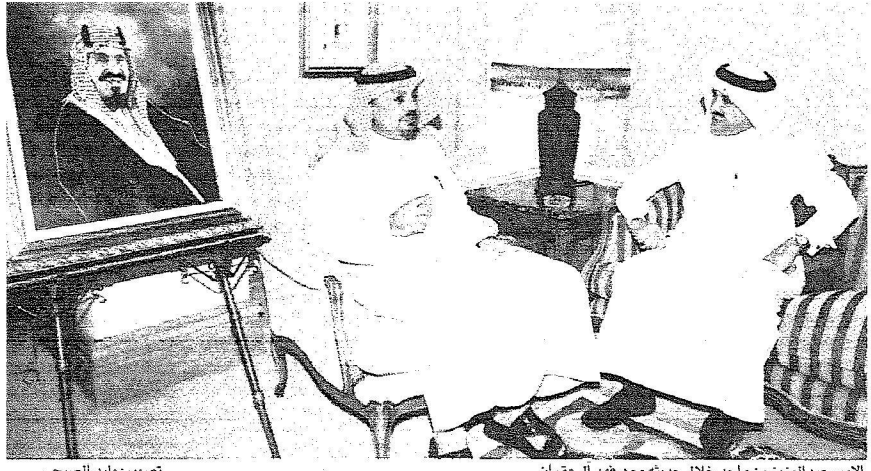

الامير عبدالعزيز بن ماجد خلال حديثه مع د.فهد آل عتران

تصوير: وليد الصبحي

وصفة سحرية

❖ سمو الأمير.. لكم وصفة سحرية في التحفيز والمتابعة لعلاج الاخطاء.. ما هي ابرز ملامح هذه الخطة؟

- نركز في عملنا بالدرجة الأولى على السرعة، والوقوف الميداني على المشكلة. ففي اعتقادي أنه لو ركبت السيارة ومعي رئيس المحكمة، والأمين، ومدير المياه لاختصرنا أربعة أشهر من المكاتبات. ويجب النظر الى الموضوع من هذه الزاوية. فنحن مجتمع يحب الأوامر.. الكل يوجه مَن دونه حتى يصل الأمر إلى مَنْ ليست بيده سلطة لذلك ينبغي المتابعة المكثفة، فهنا تتغير نوعية العمل ويزداد الاهتمام، وقد يكون هناك حسن نية لكنه ليس عذرًا. وأنا عندما أراجع معاملة كاملة وأجد بها خطأ جذريًا أقوم بإصلاحه، أخاف على المعاملات السابقة، وإذا راجعت المعاملة وبدأت من نهايتها رأيت التطورات وما إذا كانت أخذت حظها من الاهتمام.

- ان هناك حاجة لمراجعة كافة الأمور مع المحاسبة والردع للتساهل في معاملات المراجعين. أما إذا كان في الأمر مجاملة موظفين لبعضهم البعض، فإن في الأمر خطأ، وإذا كانت خدمة المواطن في كل مكان مهمة للغاية، فالأمر في المدينة عبادة.. ولهذا عادة ما أقول لأهل المدينة المنورة: إنه ينبغي على كل فرد منا أن يكون سنّة تمشي على الأرض. فعندما نتحدث عن حب المدينة، ونأتي لمطابقة ذلك مع السلوك وحرمة المكان، ولهذا نحن حريصون على تطبيق النظام على الجميع.